



المملكة الاردنية الهاشمية
الأمانة العامة
اللجنة الملكية لشؤون القدس
The Royal Committee for Jerusalem Affairs

أخبار وواقع القدس

تقرير يومي

الخميس ٢٢/١٠/٢٠٢٠

العدد ٢١٩

للمزيد من الأخبار تابعونا على:



<https://www.facebook.com/rcjajo>



<https://www.youtube.com/rcjajordan>



<https://www.rcja.org.jo>

- للموضوعات الواردة في التقرير تعبر عن وجهة نظر كتابها.
- يتم التصرف من قبل اللجنة باختصار بعض الفقرات من أصل بعض المقالات أو الأخبار التي ترد في التقرير ليتناسب ذلك مع حجم التقرير وموضوعه.
- الغاية من تضمين التقرير بعض المقالات المترجمة لكتاب أو مفكرين غربيين وإسرائيليين هو إبراز وجهة نظر هؤلاء الكتاب سواء المؤيدة أو المعارضة لسياسة إسرائيل، مما يتيح للقارئ فرصة للإطلاع على وجهات النظر المختلفة.

اللجنة الملكية لشؤون القدس

المحتوى

شؤون سياسية

- ٥ • القضاء الفلسطيني يقاضي الحكومة البريطانية لإصدارها "وعد بلفور"
- ٦ • أكاديميون إندونيسيون يحذرون من إهمال القضية الفلسطينية

اعتداءات

- ٧ • الاحتلال يقتحم بلدة للزعم ويداهم منازل عدد كبير من المواطنين
- ٧ • جماعات الهيكل المزعوم تطبع صور لاقصى على قوارير خمر لصالح تمويل نشاطاتها

تقارير / اعتداءات

- ٨ • سياسة انتهيدي لإسرائيل تتواصل بحق القدس.. و الاحتلال يهدم منشآت ويشرد سكانها

عنصرية

- ٩ • تبرئة قاتل الشهيد إياد الحلاق

تقارير

- ١٠ • بحجة كورونا: استمرار إغلاق أسواق البلدة القديمة في القدس المحتلة
- ١٠ • اعتقال إدارياً.. احتجاج إسرائيليين على تعسفي بلا تهمة أو محاكمة

آراء عربية

- ١٢ • حكومة الاحتلال الإسرائيلي وخلفاء المجتمع الدولي

خبر بالانجليزية

- ١٤ • Scores of Jewish settlers defile Aqsa Mosque
- ١٤ • Incursions and arrests in West Bank and Jerusalem

شؤون سياسية

سابقة هي لأولى من نوعها

القضاء الفلسطيني يقاضي الحكومة البريطانية لإصدارها "وعد بلفور"

غزة - لم الله - القدس العربي: في سابقة هي لأولى من نوعها، من المقرر أن يتم تسجيل دعوى قضائية لدى القضاء الفلسطيني ضد حكومة بريطانيا، بسبب إصدارها "وعد بلفور" الذي مكنت فيه العصابات الصهيونية من احتلال فلسطين، وذلك بعد أيام من إعلان وزير العدل الفلسطيني، أن القضاء سيبدأ بملاحقة مستوطنين إسرائيليين، ارتكبوا انتهاكات ضد الفلسطينيين. وتقدم الدعوى يوم الخميس القادم، بمبادرة من التجمع الوطني للمستقلين، الذي يرأسه منيب المصري، والمؤسسة الدولية لمتابعة حقوق الشعب الفلسطيني.

وكانت الحكومة البريطانية ومن خلال الرسالة التي أرسلها آرثر جيمس بلفور وزير خارجية بريطانيا بتاريخ ٢ نوفمبر ١٩١٧ إلى اللورد اليهودي، ليونيل والتر دي روتشيلد، أعطت تأييدها لإنشاء "وطن قومي لليهود في فلسطين"، وهو ما شجع العصابات الصهيونية بتواطؤ مع بريطانيا في العام ١٩٤٩ على احتلال أجزاء كبيرة من فلسطين، بعد طرد سكانها قسراً إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ودول عربية مجاورة.

وكثيراً ما طالبت القيادة الفلسطينية وكذلك القوى الشعبية الفلسطينية من بريطانيا بتصحيح خطئها لتاريخي، والاعتذار للشعب الفلسطيني، من خلال تمكينه من إقامة دولة فلسطينية، والاعتراف بالدولة على الحدود التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧.

هذا ومن المقرر قبيل البدء بتقديم الدعوى أن ينظم ظهر الخميس المقبل في أحد اللقاءات القريبة من مجمع المحاكم في مدينة لم الله، مؤتمر صحافي، يقوم بعده المشاركون بالتوجه بشكل جماعي إلى مجمع المحاكم لتسجيل الدعوى ضد بريطانيا، لانتهاكها لصارخ لحقوق الشعب الفلسطيني ومسؤوليتها عن كافة الآثار الناجمة عن تنفيذ "وعد بلفور" المشؤوم.

وأكد القائمون على المبادرة أنها تأتي ضمن برنامج متكامل يهدف لمتابعة حقوق الشعب الفلسطيني أمام القضاء الوطني والدولي والأجنبي لمحاكمة كل من انتهك وينتهك حقوق الشعب الفلسطيني، وكإحدى مخرجات مؤتمر الإستراتيجية الوطنية لمواجهة "صفقة القرن" وسياسات الاحتلال الذي نظمه التجمع الوطني للمستقلين ووزارة العدل وجامعة القدس.

ويقول القائمون على الدعوى إن المشروع يواجه خطوته الأولى ضد بريطانيا باعتبارها "مصدر معاناة الشعب الفلسطيني، وتمكين الحركة الصهيونية في فلسطين منذ إعلانها وعد بلفور عام ١٩١٧ قبل صك الانتداب بعامين وتحويل الوعد إلى مشروع تنفيذي طبق حرفياً من خلال إلغاء الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني وتعريفه بتجمعات غير يهودية رغم أنه كان يشكل ٩٣ % من سكان فلسطين".

وفي هذا السياق قال منيب المصري، في تصريح تلقت القدس العربي نسخة منه، إن هذه القضية تأتي بعد مئة وثلاثة أعوام من إصدار إعلان بلفور الذي تعامل مع الشعب الفلسطيني على أنه أقلية في وطنه ليس لديه أية حقوق، وأسس لقيام "دولة إسرائيل" دون وجه حق، حيث وعلى أساس هذا الوعد المشؤوم تمت كل المجازر والآسي والكنكبات التي تعرض لها الشعب الفلسطيني.

وأشار إلى أن التجمع الوطني للمستقلين وبالشراكة مع المؤسسة الدولية لمتابعة حقوق الشعب الفلسطيني، أطلقوا مبادرة وهي جزء من برنامج متكامل يهدف لمتابعة حقوق الشعب الفلسطيني أمام القضاء الوطني والدولي.

وأكد المصري بأن هذه القضية هي ضد بريطانيا لافتاً إلى أن الدعوى سيتم تسجيلها أمام المحكمة المختصة في مدينة رام الله.

والى جانب المصري الذي يمثل المدعين، يشارك في المؤتمر الصحفي كل من نائل الحوح رئيس الفريق القانوني، والبروفيسور مصطفى كبها المؤرخ الفلسطيني، وممثل عن لجنة المتابعة العربية في الداخل الفلسطيني وممثل عن اللاجئين في الشتات.

وكان وزير العدل الفلسطيني محمد شلادة قال إن القضاء الفلسطيني سيبدأ خلال أيام بالنظر في قضايا تخص انتهاكات قام بها المستوطنون بحق مواطنين فلسطينيين، وقال إنه وفقاً للقانون الأساسي، يحق لأي مواطن تنتهك حقوقه التوجه إلى قاضيه الوطني الفلسطيني.

وأوضح وزير العدل أن المحاكم الفلسطينية ستنتظر في استصدار قرارات وأحكام ضد المستوطنين، للمطالبة بالمسؤولية المدنية والتقصيرية، والمتعلقة بجبر الضرر والتعويض بالشق المدني، وذلك تكريماً لمفهوم سيادة الدولة على الإقليم المحتل، واستكمالاً لقبول فلسطين كدولة غير عضو في الأمم المتحدة، إضافة لتعزيز مفهوم الولاية القضائية على الإقليم الفلسطيني المحتل.

وقال: "ستكون القرارات الصادرة عن القضاء الفلسطيني بينة وأدلة جنائية، لرفعها أمام أي قضاء جنائي دولي آخر، إلا لم تقم إسرائيل باحترام تطبيق الأحكام"، لافتاً إلى أنه وفقاً للتشريعات الوطنية السائدة في فلسطين، واستناداً لقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، هناك نصوص على ملاحقة الأجنبي.

القدس العربي ٢١/١٠/٢٠٢٠

* * *

أكاديميون إندونيسيون يحذرون من إهمال القضية الفلسطينية

جاكرتا - وكالات - حذر أكاديميون إندونيسيون، حكومة بلادهم من إهمال القضية الفلسطينية. وقال عضو الهيئة التدريسية بمركز الدراسات الاستراتيجية والعالمية بجامعة إندونيسيا محمد سياروني روفي: "على إندونيسيا مواصلة دعمها لفلسطين التي تعرضت للتهميش مؤخرًا".

من جهته، طالب عضو الهيئة التدريسية في قسم العلاقات الدولية بجامعة الأزهر رمضان مهيمن الحكومة الإندونيسية بـ"عدم تجاهل أو إهمال القضية الفلسطينية".

وأكد أن القضية الفلسطينية من المبادئ الأساسية في السياسة الخارجية الإندونيسية. ودعا حكومة جاكرتا إلى ضرورة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني.

المركز الفلسطيني للإعلام ٢٠٢٠/١٠/٢٢

* * *

اعتداءات

لاحتلال يقتحم بلدة لزعيّم ويداهم منازل عدد كبير من المواطنين

انسحبت قوات الاحتلال، يوم الأربعاء، من بلدة لزعيّم شرق القدس المحتلة، بعد حملة واسعة نفذتها فيها.

وكانت قوات كبيرة من عناصر أمن الاحتلال اقتحمت فجر اليوم لزعيّم وشرعت بدهم عدد كبير من منازل المواطنين، واستمرت الحملة عدة ساعات، أسفرت - حسب شهود عيان - عن اعتقال عدد من الشباب.

موقع مدينة القدس ٢٠٢٠/١٠/٢١

جماعات الهيكل المزعوم تطبع صور لاقصى على قرارير خمر لصالح تمويل نشاطاتها

القدس المحتلة - سما - في عملية استغلالية جديدة أعلنت "جماعات الهيكل" المزعوم اليوم الأربعاء اتفاقاً مع شركة إسرائيلية لتصنيع الخمر لصالح جمعية "أمنا جبل الهيكل" على أن تحمل قرارير الخمر صورة للمسجد لاقصى وقبة الصخرة المشرفة.

وحسب "جماعات الهيكل" المزعوم تم الاتفاق على أن تقوم الجمعيات باقتسام الأرباح من هذه الخمر لصالح الشركة التي مقرها القدس وجماعة "أمنا جبل الهيكل" التي قالت أنها ستعمل على توزيع هذه الخمر على أتباعها وتبييعها وتستغل عائداً لها المالية لصالح مشاريعها التي تسعى لهدم قبة الصخرة المشرفة وإقامة الهيكل المزعوم مكانها.

وتضع جماعات الهيكل المزعوم على تلك القرارير كلمات وشعارات توتوتية وترويجية لأفكارها المتطرفة منها "جبل البيت بايدينا" و"شرب نخب معبد المسلمين قبل أن نهدمه" وغيرها من العبارات الاستغلالية.

وكالة سما الإخبارية ٢٠٢٠/١٠/٢١

* * *

تقارير / عتدات

سياسة التهويد لإسرائيلية تتواصل بحق القدس ..
والاحتلال يهدم منشآت ويشرد سكانها

نادية سعد الدين - عمان - تتواصل سياسة التهويد لإسرائيلية بحق مدينة القدس المحتلة، عبر هدم المنازل ومصادرة الأراضى وتشريد الأهالي المقدسيين، تزامنا مع استمرار اقتحامات المستوطنين المتطرفين للمسجد الأقصى المبارك، واستباحة باحاته بجولاتهم الاستفزازية. فلم تكف قوات الاحتلال بمحاصرة القرى في القدس المحتلة بجنار الفصل العنصري وفصلها عن بقية أجراء الضفة الغربية، بل تعد إلى التنكيل بمواطنيها، على غرار ما حدث بالأمس من خلال اقتحام قرية بيت إكسا، وهدم خيمة سكنية فلسطينية لجأ إليها أصحابها بعد تدمير منزلهم. وألقت قوات الاحتلال الخيمة السكنية في القرية، وشردت ساكنيها بعدما أجبرتهم على مغادرة المكان، وذلك بعد يوم واحد فقط من تسليم عشرات المقدسيين إخطارات بوقف العمل في بناء المنازل والمنشآت الفلسطينية في قرية قلنديا، شمال غرب القدس المحتلة، في سياق سياسة التهويد لإسرائيلية.

وتتذرع قوات الاحتلال، عادة، بحجة البناء بدون ترخيص لتنفيذ محاولات تهجير المقدسيين من مدينتهم عبر فرض الشروط التعجيزية لمنح التراخيص، وفرض الغرامات والمخالفات المالية الباهظة التي يعجز معظم المقدسيين من الإيفاء بها؛ بما يترتب على ذلك هدم سلطات الاحتلال للمنازل، والتي بلغ عدد ما دمرته منذ بداية العام الحالي ١٣٤ منشأة فلسطينية.

وقد بات نحو نصف عدد منازل قرية قلنديا مهددة بالهدم من قبل قوات الاحتلال بموجب ذريعة البناء بدون ترخيص، والتي تعتمدها في مختلف أنحاء الضفة الغربية، أسوة بقيامها أمس بهدم منزل لمواطن فلسطيني في بيت لحم، وذلك للمرة الرابعة على التوالي خلال العام الماضيين... وفي غضون ذلك؛ اقتحم عشرات المستوطنين المتطرفين، أمس، المسجد الأقصى المبارك، من جهة "باب المغاربة"، تحت حماية قوات الاحتلال.

وأفادت لائحة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة بأن "المقتحمين المتطرفين ضموا في صفوفهم عدداً من المستوطنين والطلبة اليهود وعناصر من مخابرات الاحتلال، حيث اقتحموا ساحات المسجد الأقصى المبارك، ونفذوا جولات استفزازية داخل باحاته، قبل أن يغادروه من جهة باب السلسلة".

وقالت إن "المستوطنين حاولوا أداء طقوس تلمودية بالمسجد، وتحديداً بالجهة الشرقية منه، ما أثار استفزاز الحراس والمصلين الذين تصدقوا لعدوانهم".

فيما وصلت قوات الاحتلال لإسرائيلي فرض قيودها على دخول المصلين للمسجد الأقصى، عبر حجز بطاقاتهم الشخصية عند اللبوابات الخارجية، كما عطلت شابا فلسطينيا من المسجد الأقصى

المبارك، وفتشت شبانا آخرين وأجبرتهم على الخروج من المسجد في أعقاب قحامه من قبل عشرات المستوطنين.... (وكالات)

الغد ٢٢/١٠/٢٠٢٠ صفحة ٢٧

* * *

عنصرية

تبرئة قاتل الشهيد إياد الحلاق

نادية سعد الدين - عمان -

خلص قسم التحقيقات مع عناصر شرطة للاحتلال في القدس المحتلة أمس إلى تبرئة المسؤول عن استشهاد إياد الحلاق قبل أشهر برصاص لشرطة في المدينة. وذكر موقع "العبري" أن شرطة للاحتلال أغلقت ملف التحقيق مع قائد قوة لشرطة للميدانية الذي تواجده خلال عملية استهداف الشهيد الحلاق في القدس على الرغم من عدم قيامه بأي فعل من شأنه تعريض حياة عناصره للخطر. وتدرس شرطة للاحتلال محاكمة الشرطي مطلق النار بتهمة "الاستهتار في القتل" وذلك قبل إجراء جلسة مسائلة له.

ويتبين من خلال لائحة التهمات قيام الشهيد إياد الحلاق وهو من ذوي الاحتياجات الخاصة بالسير داخل البلدة القديمة من القدس أواخر أيار (مايو) وهو يرتدي كامرة طبية وقفازات، حيث لاحظته اثنان من عناصر لشرطة ولاحقاه بادعاء وجود شكوك بكونه ينوي تنفيذ عملية. وفيما بعد أطلق قائد لقوة طلقتين من مسدسه باتجاه الشهيد فلم يصبه، بينما أطلق أحد عناصر لشرطة النار باتجاه الشهيد فأصابه في بطنه وسقط على الأرض وعندها صرخ الشرطي عليه "أين المسدس" وذلك على الرغم من عدم وجود أي مسدس بحوزته. وبعدها نهض الشهيد من على الأرض وأشار إلى امرأة كانت في المكان فتوجه لها عناصر لشرطة بالسؤال "أين المسدس" فقالت "أي مسدس"، وعندها سقط الشهيد مرة أخرى على الأرض وأطلق عنصر لشرطة النار باتجاهه من جديد فاستشهد في المكان. - (وكالات)

الغد ٢٢/١٠/٢٠٢٠ صفحة ٢٧

* * *

تقارير

بحجة كورونا: استمرار إغلاق أسواق البلدة القديمة في القدس المحتلة

ما زالت أسواق البلدة القديمة في القدس المحتلة مغلقة منذ عدة أسابيع بذريعة الحد من انتشار فيروس كورونا.

وبدت هذه الأسواق، كما في الأسابيع الماضية، فارغة، بسبب إغلاق لتجار القسري لمحالهم التجارية، تحت طائلة المخالفات المالية العالية التي يفرضها لاحتلال على من يخالف قراره، ما ضاعف من معاناتهم.

ويعاني تجار البلدة القديمة من الأساس من ضعف الحالة لشراية بسبب المبالغ الخيالية التي تفرضها مؤسسات لاحتلال عليهم تحت مسميات متعددة، فضلا عن فرض حصار عسكري محكم على أبواب البلدة القديمة بحولجز عسكرية لجلة لائمة، يعتمد لاحتلال من خلالها توقيف للمواطنين والتدقيق في بطاقتهم لشخصية؛ الأمر الذي دفع بالكثير من المواطنين بتجنب الدخول إلى البلدة القديمة تحسبا من تخرش لاحتلال.

موقع مدينة القدس ٢١/١٠/٢٠٢٠

* * *

لاعتقال إدارياً.. احتجاج إسرائيلي تعسفي بلا تهمة أو محاكمة

لام الله - المركز الفلسطيني للإعلام - بإضرابه المستمر عن الطعام، يعيد المعتقل الفلسطيني ماهر لأخرس، ملف لاعتقال إدارياً إلى الطاولة، كشكل من أشكال لعقاب لإسرائيلي لتغيب الشخصيات الفلسطينية المؤثرة في المجتمع.

وبدأ ماهر لأخرس معركة الأمعاء الخاوية منذ اليوم الأول لاعتقاله، في ٢٧ يوليو الماضي، لفضا قلات لاعتقال إدارياً لصادرة بحقه، والتي عانى منها لأربع سنوات سابقا. وللاعتقال إدارياً تنفذه قوات لاحتلال لعقاب للشخصيات الفلسطينية وتغيبها، دون تهمة أو محاكمة، وبناء على ملفات سرية مزعومة.

ومع دخول حياة الأسير لأخرس لائرة لخطر، تعيد قضيته بقوة طرح مسألة لاعتقال إدارياً الذي تمارسه سلطات لاحتلال بموجب المادة (٢٧٣) من الأمر العسكري رقم ١٦٥١، إلى لوجهة وساحات لنضال الفلسطيني.

وبناء على هذا الأمر العسكري، والذي يستند لقانون الطوارئ لسنة ١٩٤٥ إبان لانتداب البريطاني، تبيح سلطات لاحتلال لنفسها عتقال من تشاء، دون تهمة أو محاكمة، ودون تمكين للمعتقل أو محاميه من معرفة أسباب لاعتقال، ويصدر أمر لاعتقال قائد للمنطقة العسكري، ويصدق

عليها للقاضي العسكري بالعادة دون نقاش، بحسب ما نشره تقرير لـالمركز للفلسطيني لحقوق الإنسان".

ويستند للاعتقال إلى معلومات مقدمة من ضابط للمخابرات الإسرائيلي في المنطقة، ولا يكشف عنها في المحكمة، ولا يعلم بها المتهم أو محاميه، بدعوى كونها معلومات سرية، يطلع عليها القاضي العسكري فقط، والذي يكون بالعادة ضابطاً احتياطياً، والذي يعتمد عليها وكأنها حقائق دون فحص أو نقاش في أغلب الحالات.

وبالتالي، فهي عملياً تحرم المتهم من حق الدفاع، حيث لا توجد أصلاً تهمة لتفنيدها، ولا يستطيع المحامي تقديم دفوع مضادة، حيث لا يمكنه معرفة المعلومات التي تستند إليها، وتصبح مهمة للدفاع حينها وكأنها مهمة مطاردة أشباح.

وتحتجز سلطات الاحتلال حوالي (٣٥٠) فلسطينياً إدارياً دون تهمة أو محاكمة، وقد كان العدد (٤٣١) في يناير الماضي، وفق معطيات هيئة شؤون الأسرى.

وتعتقل قوات الاحتلال إدارياً مئات المواطنين الفلسطينيين سنوياً، بعضهم أطفال دون سن ١٨، ويجدد اعتقال الكثير منهم دورياً كل ثلاثة أو ستة أشهر، حتى إن بعضهم خضع للاعتقال إدارياً المستمر لسنوات وصلت في بعض الحالات إلى عشر سنوات.

وبلغت أرقام الاعتقال إدارياً الصادرة عن الاحتلال الإسرائيلي منذ عام ١٩٦٧، أكثر من ٥٠ ألف قرار.

ويوضح رزق شقير، المختص في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، مفهوم الاعتقال إدارياً بأنه اعتقال أو احتجاز احتلزي لأشخاص دون إطنة أو محاكمة بأمر صادر عن القيادة العسكرية لستة أشهر قابلة للتجديد إلى أجل غير معلوم.

وأوضح في مقال له تابعه للمركز للفلسطيني للإعلام أنه عادةً يحدد الاعتقال إدارياً في الساعات أو اللحظات الأخيرة، بمعنى أن المعتقل لا يعرف حتى اللحظة الأخيرة إلا كان سيطلق أو يحدد له، أي يبقى تحت هاجس التجديد وحالة من التوتر النفسي، وهي السمة المميزة لهذا النوع من الاعتقال مقارنة بغيره من الاعتقالات.

والاعتقال إدارياً سياسة إسرائيلية وكبت للاحتلال منذ بدايتها، لكن أعداد المعتقلين إدارياً تختلف من وقت إلى آخر، حسب سياق الأحداث في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ووفق معطيات هيئات الأسرى؛ فقد بلغت ذروة الاعتقال إدارياً عام ١٩٨٩م حيث عتقل (١٧٩٤)، وبدأ العدد بالانخفاض تدريجياً نتيجة الخطوات للنضالية التي نفذها المعتقلون، والتي كان آخرها وأبرزها استغلال خلايا أجسادهم للدفاع عن كل متهم، من خلال الإضراب عن الطعام؛ وسيلة أخيرةً ووحيدةً للانتصاف لكل متهم والحصول على حقوقهم.

وأنخفض بعدها عدد المعتقلين بالتدريج إلى أن وصل عام ٢٠١٣، إلى ١٥٠، وبعدها بدأ العدد بالارتفاع مرة أخرى، وارتفع معها تصميم المعتقلين لاستخدام ما بقي لهم من وسائل للدفاع عن حقوقهم وكل متهم، وهي خلايا أجسادهم المجردة.

ويؤكد الحقوقي أحمد أبو زهري للمركز الفلسطيني للإعلام "أن الاعتقال إلهياً أحد أبرز أشكال قمع الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين وقاحة، وهو شكل من أشكال العقاب والتغيب؛ دون أي سند قانوني.

وأشار إلى أن الاحتلال عندما يعجز عن إهانة شخصية فلسطينية في الوقت الذي يستشعر دورها وتأثيرها في المجتمع الفلسطيني في استنهاض الوعي والهمة الوطنية، فإنه يعاقبها من خلال هذا النمط الاعتقالي الموروث عن الانتداب البريطاني.

ووفق أبو زهري؛ فإن الاحتلال طبق هذا الاعتقال على شكل أكثر إجراماً من خلال التجديد المتكرر، وإعطاء صلاحية الاعتقال لضابط المنطقة.

ويؤكد أن الاعتقال إلهياً بالشكل الذي تنفذه قوات الاحتلال الإسرائيلي مجرم في لقانون الدولي، ما يجعله سلوكاً تعسفياً غير مشروع يقتضي من المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية ذات العلاقة اتخاذ تدابير فعالة لوقفه.

المركز الفلسطيني للإعلام ١٦/١٠/٢٠٢٠

* * *

آراء عربية

حكومة الاحتلال الإسرائيلي وخطة المجتمع الدولي

سري القدوة

يبدو واضحاً أن اتفاقيات صفقة القرن الأمريكية ومخططات الضم تتواصل بالرغم من لوعود الإسرائيلية عبر وسائل الإعلام بتوقف عمليات الضم إلا أن هذا الحديث فقط لتمرير لانتخابات الأمريكية بجم من الهدوء، وأيضاً ضمان الهدوء النسبي لحكومة الاحتلال، فإن الحديث عن توقف مخططات الضم لا يتعدى استهلاكاً إعلامياً تحت رعاية الإدارة الأمريكية التي تقدم ما يكفي من تلميحات بأن حكومة الاحتلال الإسرائيلي لم تعد معنية في الظرف للهن بفرض ما تسميه للسيادة الإسرائيلية على مساحات واسعة من الضفة الغربية، ناهيك عن ضمانات بوقف عجلة الاستيطان للتحرف في محاولة منهم لخداع العالم الذي يقف ضد مخططات التصفية للقضية الفلسطينية ويتصدى لمحاولات الاستيطان وسرقة الأراضي الفلسطينية.

سلطات الاحتلال الإسرائيلي فعليا لم تتخلى عن خطة الضم للأرض الفلسطينية وإنما أرجأتها وستتم مناقشة الأمر بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية نوشيكة بينما يرى بعض الوزلاء للمتطرفين إنهم لا يرون أي إمكانية لقيام دولة فلسطينية، وإن الحل من وجهة نظرهم هو استيطان إسرائيلي في كل

أنحاء «أرض إسرائيل» على حد زعمهم بينما يحظى الفلسطينيون بحكم ذاتي واسع للصلاحيات، أما رئيس الكنيست يريف ليفين، فأكد هو الآخر أن مشروع ضم إسرائيل للأرض بالصفة لم يتم إلغاؤه، بل تم تعليقه وذلك استجابة لطلب الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، مؤكداً إن الضم سيكون بموافقة أميركية، لذلك توصل قوات الاحتلال لإسراييلي والمستوطنين لمتطرفين ارتكاب الجرائم للمنظمة ضد المدنيين الفلسطينيين وتدمير الممتلكات والاستيلاء عليها، إلى جانب عمليات الإخلاء والتشريد القسري وتوسيع المستوطنات غير القانونية، وحملات الاعتقال الواسعة، وأعمال التحريض والاستفزاز، بما في ذلك في الأماكن المقدسة في القدس الشرقية المحتلة وبشكل يومي.

فيما ذكر ديفيد فريدمان السفير الأميركي لدى الاحتلال لجميع بأن حكومة بلاده كانت للأولى التي عتبرت أن الاستيطان لا ينتهك القانون الدولي، والحكومة الوحيدة التي نشرت خطة سلام ترفض إخلاء لليهود من منازلهم في الضفة الغربية وبشأن ملف الضم والسيادة، قال فريدمان، إنه كانت هناك صعوبات بسبب الكورونا وصعوبات دبلوماسية من أجل تمرير هذه الخطة، وكان الاستنتاج أن السيادة يمكن تأجيلها خاصة وأن الإعلام الإسرائيلي ترفرف حالياً في غوش عتصيون وبيت إيل ومعاليه أدوميم، ولعل هذه العقيلة وهلا لتفكير العنصري لا يمكن أن يصنع إلا لتطرف وسيمهد لسرقة ما تبقي من الأراضي الفلسطينية للمغتربة منذ النكبة عام ١٩٤٨.

حمى الاستيطان لإسرائيل تتواصل في كل مدن الضفة الغربية المحتلة وسرقة وتهويد القدس ومحيطها يستمر تحت رعاية أجهزة المخابرات وإسرائيل جيش الاحتلال من أجل إقامة آلاف الوحدات الاستيطانية الجديدة ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتتواصل في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس أعمال نهب وقرصنة شاملة تقوم بها قوات الاحتلال وقطعان المستوطنين بهدف منع المواطنين من الوصول إلى أراضيهم تمهيداً للسيطرة عليها وتخصيصها للنشاطات الاستيطانية ولصالح هذه المخططات الجهنمية ومشروع الاحتلال التوسعي والذي يتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني ولا يعترف به ويمارس عمليات إجباره على الرحيل التدريجي عن أرضه، فهم يريدون أرض بلا شعب، ويسعون لتنفيذ مخطط تهجير ما تبقى من أبناء الشعب الفلسطيني تحت ضغط الاحتلال وجرائم المنظمة، لذلك يرفضون التعاطي مع فرص السلام الحقيقية المطروحة وأي مبادرات دولية غير المبادرة الأميركية التي جاءت لتعبر عن الفكر وأيدولوجيا الاحتلال وأسلوبها العنصري.

الدستور ٢٢/١٠/٢٠٢٠ صفحة ٩

خبر بالانجليزية

Scores of Jewish settlers defile Aqsa Mosque

OCCUPIED JERUSALEM, (PIC) - Dozens of Jewish settlers escorted by police forces on Wednesday morning desecrated the Aqsa Mosque in Occupied Jerusalem.

75 settlers and five intelligence officers entered the Mosque through al-Maghariba Gate and toured its courtyards under police guard, according to the Islamic Awqaf Department in the holy city.

Some of the settlers were reportedly seen performing Jewish prayers in the eastern area of the Mosque.

Meanwhile, Israeli police officers kidnaped a Palestinian young man called Omar Ashtiya from the Aqsa Mosque, and searched other young men and forced them to leave the holy site.

The Palestinian Information Center October 21, 2020

* * *

Incursions and arrests in West Bank and Jerusalem

RAMALLAH, (PIC) - Israeli occupation forces (IOF) launched on Tuesday night and at dawn Wednesday a campaign of raids into various areas of the West Bank and several Palestinians were arrested.

In al-Khalil, IOF arrested the ex-prisoner, Hamzah Al-Alami, 27, after raiding his house and tampering with its contents in Beit Ummar town, north of the city.

Several military checkpoints were set up at the entrances of al-Khalil in Al-Hawawer area in the north and Zif in the south.

IOF soldiers stormed Beit Kahil and Dora towns without any arrests reported.

In Bethlehem, IOF arrested four Palestinian citizens after raiding and searching their families' houses.

Local sources added that clashes broke out in the Doha area of Bethlehem after IOF soldiers stormed the area and fired tear gas and sound bombs. Dozens of Palestinians suffered breathing difficulty.

In Occupied Jerusalem, the Israeli police launched an arrest campaign in Al-Issawiya village, Silwan town, and Qalandia refugee camp.

Local sources reported that the Israeli police forces stormed several houses in Al-Issawiya and arrested several young men.

In Qalandia refugee camp, north of Jerusalem, the Israeli police broke into the camp and arrested two young men.

The Israeli police also arrested two Palestinians from Bir Ayoub neighborhood in Silwan town.

In Jenin, the IOF soldiers stormed the house of the prisoner Nazmi Abu Bakr in Ya'bad town and closed the prisoner's room with concrete. They were also deployed in the Al-Salama neighborhood and on the roofs of houses, and an aircraft was observed flying over the town.

In Nablus, IOF arrested the liberated prisoner, Thaer Amer, after raiding his home in Kafr Qalil town.

The occupation intelligence agency summoned on Wednesday Muhammad Samih Abu Jaber from Balata refugee camp for an interview at Hawara camp, south of the city.

The Palestinian Information Center October 21, 2020